الجمعة 19 أيلول 2014 العدد 2398 الأخبار

عدل

سلام يتعهّد بتسليم ملف المفقودين

بدأ «دوام أهالي المفقودين»، أمس. وكما كان مقرراً، اجتمعوا أمام مدخل السرايا الحكومية، وعلى الرغم من «المناوشات» التي حصلت بين عناصر الحرس وبعض الأهالي، إلا أن «الوقفة السلمية المطالبة بتسليم ملف المفقودين» حققت هدفها، إذ تعهّد رئيس الحكومة تمام سلام بتسليم ملف المفقودين في مهلة أقصاها الاثنين المقبل

هديل فرفور

تحت شعار «زورونا»، دعت لجنة «أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» وجمعية «سوليد» إلى المشاركة في الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بتسليم كامل ملف تحقيقات «اللجنة الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين في لبنان». لبّى بعض الناشطين الدعوة وشاركوا الأهالي «دوامهم» الأوّل المقرر أن يستمر كل خميس حتى تحقيق هدفهم.

حملوا «عتادهم»: صور أبنائهم ولافتات تدعو الدولة إلى احترام قوانينها والحفاظ على صدقية مؤسساتها، وتمركزوا عند مدخل السرايا الحكومية.

تحت أشعة الشمس الحادة، افترشت أم عزيز (84 عاماً) الرصيف المحاذي للمدخل. استقطب احتضانها لعكازها ولصورة أبنائها المفقودين الأربعة عدسات الكاميرات. لا تجفّ دموع المرأة الثمانينية وهي تروي لك حادثة اختطاف أبنائها، تحفظ التفاصيل وتتذكرّ المآسي. تدلك بيديها المرتجفتين على كل ابن لها قائلة: «هيدا كان عمرو 13 والتاني 22 ...» وتضيف: «كانوا مثل قلب النهار». تصرّ أم عزيز على حقها في معرفة مصيرهم، ولا تخفي رغبتها في النزول إلى السرايا لمساءلة المعنيين مباشرة عن أبنائها، «مستعدة أزحف

تصرّ أم عزيز على حقها في معرفة مصير أبنائها الأربعة (مروان طحطح)

زحف لتحت كرمال أعرف مصيرهم».
أم عزيز ليست وحدها من أراد النزول إلى السرايا، ذلك أن جميع الأهالي والمحتشدين أرادوا ذلك كي يستطيعوا مواجهة من يحاول إخفاء مصير أبنائهم عنهم. «ألم يكفهم أن معظمهم يتحمّل مسؤولية فقدانهم؟»، يسأل رجل عجوز إحدى الصحافيات ويضيف: «عليهم أن يسمحوا لنا بأن نواجههم ونخبرهم معاناة أكثر من ثلاثين عاماً».
«الله يخليك، خليني فوت»، تستجدي إحدى الأمهات عناصر الحرس، وتحاول ملامسة عواطفهم عبر إخبارهم عن ألمها الذي لم يفارقها منذ 32 عاماً. تخبرهم عن ابنها خالد الذي كان «أصغر منكم، عمره 21 سنة»، وكيف أن غيابه أحال دون دخول «بقعة ضوء إلى بيتنا»، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل ولم تلق تجاوباً من أحد. فالقوى الأمنية أحكمت إغلاق الحواجز أمام الأهالي، ومنعتهم من الدخول. وحدها رئيسة لجنة أهالي المخطوفين وداد حلواني استطاعت بـ«شراستها» أن تتفلت من قبضة حرس السرايا وتتجه «نزولاً». بعدما سببت محاولات منعها من الدخول حصول «مناوشات» بين الحرس والمدافعين عن الحلواني، ولأن للإعلام دائماً «حصته»، نفّس أحد «قبضايات» الحرس غضبه واعتدى على أحد المصورين.
في المحصلة، وبعد تهدئة الأوضاع، توجهت حلواني إلى السرايا برفقة رئيس جمعية «سوليد» غازي عاد والمحامي نزار صاغية ليعودوا بعد بضع دقائق يرافقهم النائب غسان مخيبر. أفادت الحلواني بأنّ رئيسة الديوان في مجلس الوزراء ميرفت عيتاني، نقلت عن رئيس الحكومة تمّام سلام «تعهّداً بتسليم الملف في مهلة أقصاها الاثنين المقبل». وأكدت أن مسيرة الأهالي لن تقف هنا، بل ستشمل معاينة الملف ودراسته، لافتة إلى أن التحرّك سيستمر كل خميس حتى تحقيق مطالبنا.
وأشارت الحلواني إلى ضرورة الحفاظ على أهداف التحرّك الرامي إلى «الدفاع عن دولة القانون ومبدأ فصل السلطات واستقلالية القضاء وصدقية المؤسسات»، في إشارة إلى احترام قرار مجلس شورى الدولة القاضي بضرورة تسليم الملف.
من هنا كانت شعارات «حكمت محكمة الدولة.. نفذي يا دولة» التي رفعها المحتشدون، مطالبين المعنيين بعدم مخالفة القوانين.

> **سيعتمد الأهالي التقاضي الاستراتيجي للاعتراف بحق المعرفة**

تبرز في هذا الإطار، مبادرات من قبل بعض الجمعيات المدنية ترمي إلى إدخال المكوّن القضائي كجزء أساسي من مشاريعها الهادفة إلى معرفة مصير المفقودين. كالمشروع الذي أطلقته جمعية «لنعمل من أجل المفقودين» بالتعاون مع «أبعاد» و«المفكرة القانونية»، الذي يرتكز على التقاضي الاستراتيجي عبراللجوء إلى المحاكم للاعتراف بحق المعرفة.
هذه المبادرات كفيلة بأن تشكل ضماناً لجميع أهالي المفقودين، لا أهالي مفقودي الحرب الأهلية فقط. لذلك أكّدت الحلواني ضرورة استمرار التحرّكات المطالبة بحق الأهالي بمعرفة مصائر أبنائهم، التي لا تقتصر على أهالي مفقودي الحرب الأهلية، وخصوصاً ما «نشهده اليوم من خطف وخطف مضاد»، لافتة إلى أن الدولة لن تقوم بمسؤولياتها إن لم نصر على مطالبتها بحقوقنا «وهو ما أثبتته التجارب». وكان مخيبر قد تقدّم إلى الحكومة بسؤال عن عدم تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة الصادر في 4/3/2014 الذي يلزم فيه الدولة تسليم كامل ملف تحقيقات اللجنة الرسمية التي تشكلت عام 2000.
وكانت الغرفة الأولى في مجلس شورى الدولة قد أصدرت في شهر آذار الماضي حكماً يكرس للمرة الأولى الحق بالوصول إلى المعلومات بشكل عام وحق ذوي المفقودين بمعرفة مصير أحبائهم، وقد قضى هذا الحكم بإبطال القرار الضمني الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء برفض تسليم ملف التحقيقات التي قامت بها لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين لذوي المفقودين وإعلان حقهم بالاستحصال على نسخة عن الملف الكامل عملاً بحق المعرفة. وقد توصل المجلس إلى هذه النتيجة بعدما أعلن حقاً أساسياً جديداً هو حق ذوي المفقودين، على أساس أن هذا الحق هو حق طبيعي متفرع عن حقوق الإنسان، ما يستتبع إعلان حق ذوي المفقودين بالاطلاع على كل التحقيقات لكشف مصيرهم وأن هذا الحق لا يقبل أي تقييد أو انتقاص أو استثناء إلا بموجب نص صريح، الأمر غير المتوافر في القضية الحاضرة.
يُذكر أن هيئة القضايا في وزارة العدل تقدمت بتاريخ 6/أيار 2014 بطلب إلى مجلس الشورى لإعادة المحاكمة مرفقاً بطلب وقف التنفيذ، بحجة أن تنفيذ القرار يشكّل «خطراً» على السلم الأهلي، لكنّ المجلس رد الطلب وأكّد قراره بضرورة تسليم الملف.